النظر عن الجزء الثالث وهو المساوي لكونه منتفيا فصار كانه لم يكن اصلا فتجدها مستقلة
حقيقية لان الجزئين لا يجتمعان على صدق ولا كذب واما ان تنظر فيها من حيث انها تركبت
من جزئي المفرد من حيث هو وهذان الجزءان الثالث يصح ان يرتفعا معا لوجود ذلك الثالث
فتجدها ما فقد جمع فقط لا منع خلو فيها فلهذه المنفصلة اعتباران والاعتبار الاول هو الذي
قال المصنف هو الظاهر ووجهه ظاهر **قوله** لو تركبت الحقيقة من الشيء وعين نقيضه الخ
ان قلت قد تقدم في فصل القضايا الحقيقية على التي تتركب من الشيء ونقيضه او المساوي
لنقيضه فكيف يذكر هنا انها لا تكون الا من المساوي **قلت** ذكر اولا ان الحقيقية
من حيث التركيب تقتضي بضربين ولكن هنا من حيث الانتاج ان احدهما عقيم كما مر في ضروب
الاقيسة ان منها المنتج والعقيم فلاعتبار عليه **قوله** وهو مصادرة الخ هي عند هم جعل المدعى
جزء الدليل تنبيهات **الاول** يجب عند استثناء نقيض التالي في هذا القياس
ان نقتبر في الاستثنائية ما مر في احكام الشرطية حتى تكون الاستثنائية وافقة للتالي
حتما فيلزم منه ارتفاع المقدم اذ ربما تصدق الاستثنائية والتالي مما فلا ينتج مثلا اذا قلنا
كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك بالاطلاق لكنه ليس بضاحك فلا ينتج انه ليس بانسان لصحة
اتيان الضحك او سلبه بالاطلاق للانسان فيجوز ان نقول في الاستثنائية لكنه ليس بضاحك
وانما هو الذي يقابل الاطلاق وحينئذ ينتج التالي بالمعنى الذي يقابل اربعة اشياء اخر
وهي الاستقراء والتمثيل والقياس المركب وقياس الخلف اما الاستقراء والتمثيل والمركب فقد تقدم
تفسيرها في باب القياس بما يغني عن اعادتها واما الخلف فهو الاستدلال على المطلوب
بابطال نقيضه ويسمى بذلك الخلف او المحال لكونه ينتج الباطل لكونه نقيض المحال على تقدير
عدم صحة المطلوب وقيل لان المستدل فيه يترك محجته خلف ظهره وبعد الى محجة خصمه ليبطلها
وقيل لانه يأتي المطلوب من خلفه اي من ورائه الذي هو نقيضه وقيل لان نتيجته مما يذب
خلف الظهر لبطلانها فيصح المطلوب وهو اما مركب من قياسين احدهما اقتراني والاخر
استثنائي فاذا كان المطلوب مثلا هو قولنا بعض الحيوان ليس بفرس فنقول لو لم يصدق
بعض الحيوان ليس بفرس لصدق كل حيوان فرس ضمال على انه هذه الحملية كبرى فيصير قياسنا اقترانيا
مركبا من متصلة شرطية وحملية كبرى وينتج لو لم يصدق بعض الحيوان ليس بفرس لكان كل
حيوان صهالا وهذه النتيجة متصلة يستثنى نقيض تاليها لينتج نقيض مقدمها
هكذا لكن ليس كل حيوان صهالا نقيض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب وحاصل
قياس الخلف ان يقال لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه ولو صدق نقيضه لصدق المحال
لكن المحال لا يصدق فالنقيض لا يصدق فالمطلوب صادق **الثالث** كما يجب على المنطقي
ان يحترز في البرهان عن الخلل الصوري كذلك يجب عليه ان يحترز عن الخلل المادي اعني ما يعرف
به الصوري فهو جميع ما مر في الاربعة من الاحكام والشروط واما ما يعرف به المادي فهو
الصناعات الخمس البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة ولم يتعرض المصنف
لهذه الصناعات كانه حذى بهذا الكتاب حذو الجمل وهو معلوم من عادته كما مر غير مرة

ولا بأس

ولا بأس بشرحها تكميلا للفائدة اما البرهان فهو مركب من مقدمات يقينيات اي ضرورية
في نفسها او مبينة الى الضرورة واليقينيات اقسام منها الاولويات وتسمى ايضا البديهيات
وهي القضايا التي يدرك العقل حكمها بمجرد تصور طرفيه كقولنا النفي والاثبات لا يجتمعان
والكل اعظم من الجزء فانها عند من عرف الحكم بها حكم بصدقها من غير توقف وربما تتوقف شيئا ما
لتنبيه الخاطر بالاشيا الخاصة لهذه المعاني وكما يقع للعوام وكثير من الجهال بالمعقولات
او لنقص في الغريزة اصلا كالصبيان والبله وكليهما لكل يسلمها اسم الاولوليات
ومنها المشاهدات وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة الحواس اما الحواس الظاهرة كالحكم
الشمس مشرقة والنار محرقة وتسمى المحسوسات واما الحواس الباطنة كالحكم بان للجوعان
او عطشان وتسمى الوجدانيات وانما سميت حسيات من حيث ان الحاكم بها مركب من الحس
والعقل لا العقل فقط والا لهي معقولات لانها معاني كليات والمحسوس جزئي ومنها المجربات
وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة تكرر ها عليه تكرارا كثيرا فيفيد اليقين كقولنا السقونيا
تسهل الصفرا والفرق بين هذا القسم وبين الاستقرا ان المجربات عدم تفرق بياس
خفي وهو ان وقوع هذا التكرار على نمط واحد يقتضي ان يكون له سبب ينتضي ذلك قطعا وان لم
يعرف ما هو وكلما تحقق وجود السبب قطعا بخلاف الاستقرا فانه
لا تلازم معه **فان قلت** في هذا التاس نظر من وجهين احدهما انه استقرا
اخر لزم ان يفيد ثبوت السبب حتى تتبعنا الجزئيات فوجدنا ها على نمط واحد وحينئذ يحتاج
هو ايضا الى فرق بينه وبين الاستقرا الناقص فان قولهم كلما تحقق السبب تحقق المسبب ممنوع
اذ لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب لامكان وجود مانع او انتفاء شرط كما لا يخفى وانما يلزم
العكس **قلت** اما ان القياس فحق استقرا ممنوع لانا لو استدل بتتبع الجزئيات فقط
بل بانا الشيء المنكرر على نمط واحد لا بد له من سبب وهذا امر معقول ولو سلمنا انه استقرا فيكفي
في الفرق ان المجربات معها قياس اخر يا كان وان الاستقرا لا قياس معه البتة واما ان السبب
يلزم من وجوده وجود المسبب فصحيح من حيث ان السبب هنا اريد العلة وكلما وجدت
وجد معلولها حتما وانما الذي تذكرناه في السبب هناك اخر لا يعتبر هنا **فان قلت**
ان سلمنا ان القياس فحق استقرا فهو غير يقيني في نفسه فكيف يكون المستدل به يقينيا وهو
المجربات يقينيا **قلت** قد بينا انه ليس باستقرا وعلى انا لو سلمنا انه هو فلا يلزم
محذور اذ المجربات لم تتوقف عليه حتى يلزم ما ذكرت لما تقدم ان الحكم لها هو بواسطة تكررات
على الحسي مفيدة لليقين وانما القياس الخفي يفيده لذلك المحسوس ومنها الحدسيات
وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة حدس قوي من النفس مفيد للعلم كقولنا نور القمر
مستفاد من نور الشمس لمشاهدة اختلاف تشكلاته فيه نورا بحسب قربه من الشمس
وبعده وفتوره والحدس بانه عبارة عن الظفر عند الانتقال من المطلوب بالحد الاوسط
فتعريف متناول المطلب فالحد هو الحد الاوسط من غير حركة سواء كان مع سبق
او لم يكن وهذا يفارق الفكر لان المذكور هو حركة النفس في المعقولات والفكر لا بد فيه
من حركة مبدأها المطالب ثم تنتقل الى مبادئها ثم تتادى الى المبادي ثم ترجع باستقطع وبعد

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)